آراء نحوية في كتاب "نظرية اللغة العربية" لعبد الملك مرتاض (عرض ودراسة)

عبد الهادي إبراهيم *

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، abdelhaditebbou@hotmail.com

الاستلام: 2020/01/12 القبول: 2020/05/04 النشر: 2020/12/10.

الملخص:

تكاثرت الدراسات النحوية في القديم وفي الحديث، وإذا كانت في القديم نابعة من رحم الدراسات القرآنية ومتأثرة بما انتشر من دروس أخرى من آداب الأمم التي دخلت في دين الله يومئذ، فإن هذه الدراسات في العصر الحديث تنامت بفعل تراكم وتوالي الدراسات عبر العصور، وبفعل التأثر بالدراسات الغربية التي أضحت رافدا من روافد الدرس اللغوي العربي على عهدنا، والبحث يتناول واحدا من الكتب الحديثة وهو "نظرية اللغة العربية لعبد الملك مرتاض" إن كان هذا الكتاب يمتاز بشيء؛ فإنما يمتاز بكون صاحبه متعدد المصادر المعرفية ودارسا في عدة مجالات، فلا شك أن هذا التوسع سوف يقابله اتساع في الرؤية للظاهرة النحوية، ووكد البحث هو التعرض للكتاب المذكور بالدراسة، والنظر في آراء مرتاض النحوية، لتحل محلها من آراء الدارسين المحدثين.

الكلمات المفتاحية: عبد الملك مرتاض، نحو، العربية، تيسير، رأي.

Grammatical Views in the book "The Arabic Language (Theory" by Abdul Malik Murtada (Presentation and Study

* **المؤلف المرسل**: عبد الهادي إبراهيم، abdelhaditebbou@hotmail.com

Abstract: Grammar studies proliferated in the ancient and in the hadith, and if they were in the old stem from the womb of Qur'anic studies and influenced by the spread of other lessons from the etiquette of nations that entered into the religion of God today, then these studies in the modern era have grown due to the accumulation and succession of studies throughout the ages, and by the influence Western studies that have tributary tributaries of the Arabic linguistic lesson on our era, and the research deals with one of the modern books, which is "The Arabic Language Theory of Abdul-Malik Murtada" It is something that distinguishes it, but it is characterized by the fact that its owner has multiple sources of knowledge, and studied in several fields there is no doubt that this expansion You will be met by breadth Vision grammatical phenomenon, understanding of research is the exposure of the book mentioned study, consider the views of grammatical Mrtad, to be replaced by the views of modern scholars.

Key words: Abdul-Malik Murtadha, Towards, Arabic, Facilitation, Opinion.

مقدمة: إن استقصاء كتب اللغة وكتب الأدب جميعها بات من الضرورات اللازمة للباحث في النحو ليستخلص الآراء النحوية ويتابع مسار تقدمها ، ومن ثم وجب عليه أن ينظر في مجمل الجهود التي بذلت في هذه السبيل ، ولقد نعلم أن الكاتب عبد الملك مرتاض اختص بالأدب والرواية ، أو قل النقد بإطلاق عام ، ولكنه ينماز كما وصفه بعض الدارسين بكونه فلتة في عصرنا هذا تجاوز عتبات التخصص الدقيق ، فأدلى بدلوه في تخصصات عدة أدبية ولغوية ، قديمة وحديثة ، شرقية وغربية ، تتجاوز حدود وطنه حينا ، وأحيانا أخرى لا تتعدى حدود وطنه الجزائر ، كل هذا الرصيد الفكري الذي اضطلع به منذ ما يزيد عن نصف قرن ، وهذا الإنتاج المعرفي الذي ابتدأه منذ أكثر من أربعين سنة ، نقول كل ذلك يجعـــــــل كتابه " نظرية اللغة العربية " قمينا بالدراسة وجديرا بالاعتبار ، لأنه نتاج تضافر المراجعات اللغوية والأدبية ، وغاية توالي دراسات وتنقيحات عدة.

تنظير : إن هذه الشذرات النحوية واللغوية من مجهودات الكتاب والأدباء ليست بالغريبة ، أئن تجلى ذلك في وضع مصنفات مكتملة ، أو تبلورت في آراء متناثرة في كتاب من كتب الأدب وغيره ، وفي كتاب "النبوغ المغربي في الأدب العربي"[1] نجد كثيرا من هذه النكت و النوادر النحوية ، فقد ورد فيه إنشاد بعض الطلبة يوما بين يدي المنصور الذهبي للبيتين التاليين:

زَمَانِنَـــــــــــا كَأهلِهِ وَأَهلُـــــــهُ كَمَا تَرَى

وَسيَرُهُـــــــــــم كَسَيرِه وَسَيـــــــــــرُهُ إِلى وَرَا

بخفض زماننا حين الإنشاد ، فلما سأله شيخه عن وجه خفض "زماننا" ، أجابه بقوله: "والله لأخفضنه كما خفضني"[2] ، وهي كما ترى أقرب إلى الطرفة ، لولا أنها تجسد تيارا ساريا من القديم إلى عهدنا هذا شعاره التمرد على قواعد النحويين.

وسئل ابن البناء العددي عن قوله تعالى: ﴿إِن هَذَان لَسَاحِرَان﴾ [طه ،63] لم لم تعمل "إن" في هذا المثال ، فقال لما يؤثر القول في المقول لم يؤثر العامل في المعمول فقيل له هذا لا ينهض جوابا ، فإنه لا يلزم من بطلان قولهم بطلان عمل "إن" ، فقال إن هذا الجواب نوارة لا تحتمل أن تحك بين الأكف.[3] وتخريج الشاهدين فيما سبق يمثل تيارا تمرد على آراء النحاة ، ففي المثال الأول خفض المرفوع ، وفي المثال الثاني وجه المثال على غير منوال توجيه النحويين له ، وإذ يتصل هذا التوجه بتوجه قديم لدى النحاة والأدباء جميعا فإنه ينحو بالنحو التعليمي منحى آخر ، ليسير المنظر للنحو والمطبق لقوانينه على النصوص غير سيرته الأولى.

والمطلع على أعمال الإبراهيمي لا ينتهي إلا إلى رأي واحد ، يتمثل في كون الرجل نحويا جديرا بهذه الصفة غير أن جهده -رحمه الله- تفرق بين انشغالات عدة ، وما أجمل ما يفعل المرء حين يقدم لك قاعدة نحوية في قالب ساخر فتغنم من جهتين ، ومن أعرف رسائل الإبراهيمي عند كل متأدب ولغوي رسالة الضب التي أورد فيها المثال المشهور "هَذَا جُحْرُ ضَب خَرِب"-بخفض صفة خرب على سبيل الاتباع- ، وهو عند الابراهيمي مثال بارد فج (صامط) ، لا يثير في النفس اهتماما ؛ بل يثير فيها اغتماما ، تعلمناه من كتب النحو ، ويمثلون به للجر بالمجاورة أو بالتوهم لا يدري ، وإنما الذي يدريه هو هذا النوع من الجر مسموع من العرب وهو من شذوذاتهم اللغوية وانحرافاتهم عن مقاييس لغتهم ، وهو مقبول منهم ؛ لكنه مقصور على ما سمع منهم فلا يسوغ لنا تتبعه.[4]

والابراهيمي إزاء هذا المثال يقدم رؤية جادة تنقض آراء النحويين في هذا الزعم ، أجمل ما فيها أنها أسست على الواقع الاجتماعي والجغرافي ، وترتكز على النصوص العربية كنصوص مكتملة لا شواهد مقتطعة ، فيحيل بهذا المثال على ظاهرتين في النحو واللغة أولاها ظاهرة الشذوذ في دراســـــات النحويين ، وثانيهما ظاهرة الشاهد اللغوي في التراث ، يقيس مدى صدقه ومدى تطابقه على ظواهر المجتمع ، ومن ثم فهل يجوز لنا الاعتماد عليه أم لا يحق الاعتماد بناء على صدقه الواقعي ، وسلامته من الوضع.

وهذه المراجعات في أعمال الابراهيمي ليست بالغريبة في قالبها الفكاهي ، أو في طرحها العلمي الموضوعي ، إذ القارئ يقف على إشارات لغوية كثيرة في مقالاته ، من أطرفها رأيه في قصيدة الشعر الحر أو شعر التفعيلة ،[5] يقول: « إن اللغة العربية على سعتها وكثرة مفرداتها ناقصة لأننا لا نجد فيها الكلمة أو الصفة التي يمكن أن نصف بها أمثال هؤلاء الشعراء المجددين ؛ إلا أن لي من عروبتي وغيرتي على لغتي ما يشفع لي بالاشتقاق ؛ فأقول: إن العرب قد وضعوا للنساء جمعا ينتهي بألف وتاء ، فقالوا مجددات ، وسموه الجمع المؤنث السالم ، وأعطوا للرجال جمعا ينتهي بواو ونون ؛ فقالوا مجددون ، وأسموه الجمع المذكر السالم ، ولكن هؤلاء المجددين الذين جمعتهم لاهم نساء فيؤنثون ، ولا هم بالرجال فيذكرون إنهم بين ذلك ولا نجد أي حرج في أن نتبع أئمتنا الأجلاء وفقهائنا الأدلاء ، ونعطي أمثال هؤلاء ما أعطوه للخنثى أي نصيبا وهو ألف وتاء ونصيبا كذكر وهو واو ونون ونقول مجدودنات ، فإن سألتموني ماذا يسمى هذا الجمع؟ أقول نسميه جمع المخنث السالم»[6] ، وفي هذين المثاليين غنى عن غيرهما ، وهي موضوع بحث ثابت لمن أراد أن يستقصيه في أعماله ، ولمن أراد أن يستهدي به في نهل موضوعات للبحث النحوي في التراث.

ولا يمكن أن نغض الطرف على المعاجم العربية ؛ فهي -بلا شك- حافلة بالآراء النحوية ، يمكن أن نمثل لها في هذا المقام بما ورد في غوامض الصحاح في شأن حروف الزيادة ؛ فقد جمعت هذه الأحرف على أشكال كثيرة ، وفي صيغ عدة ، ليس هذا موقف حشدها ، من ذلك ما قيل عن تلميذ أنه سأل شيخه عن حروف الزيادة فقال: "سألتمونيها" ، فظن أنه لم يجبه إحالة إلى ما أجابهم به قبل هذا ، فقال: ما سألتك إلا هذه النوبة ، فقال الشيخ: "اليوم تنساه" ، فقال والله لا أنساه ، فقال قد أجبتك يا أحمق مرتين ،[7] لاشك أن الأمر هنا تعدى البحث العلمي إلى الحذلقة اللغوية حتى لا يمكننا أن نتأكد من صحة هذه الروايات وعدم صحتها.

ويقال إن أبا العباس المبرد سأل عنها أبا عثمان المازني فأجابه شعرا:

هَوَيتُ السمَانَ فَشيَبنَني وَمَا كُنتُ قدما هَوَيتُ السمَانَ

فجمعها في مثالين ، ووردت مزدوجة في هذا البيت الشعري ، مما أدى بالشيخ شمس الدين أبي العباس أحمد بن الحسين بن الخباز الموصلي أن يكلف نفسه جمعها لثلاث مرات في بيت واحد ، وهو قوله:

يَا أَوسُ هَل نِمتَ وَلَم يَأتِنَاَ سَهوٌ فَقَال اليوم تَنسَاهُ

ولم يفعل ابن مالك إلا فعله فجمها في هذا البيت التالي لثلاث مرات مكررة:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَأْمُول هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ[8]

ومن الغريب أن تظل هذه المسألة إلى العصر الحديث مظنة بحث وتجديد حتى أعاد جمعها أحد الباحثين في قوله: "أهوى تلمسان" ، مكررا العبارة في التقديم لبحثه وفي ختامه باعتبارها نتيجة من النتائج التي توصل إليها ،[9] والداعي الى ذلك حسبه هو مرجع الانتماء ولكون تلمسان مدينة حضرية ، فسبك هذه الاحرف في عبارة لها مدلولها ومعناها اللغوي والحضاري.

ولا نسأل في هذا المقام عن النقد في جميع أحواله لأنه يبدأ من اللغة وينتهي إليها وإذا كان تقديم طه حسين لكتاب إبراهيم مصطفي غير خاف على أحد ، فهو يشير في التقديم إلى أنه كان يأخذ ويدع في مسائل النحو مع إبراهيم مصطفى في الجامعة ،[10] ما يؤكد أن لطه حسين معرفة عميقة بالنحو العربي وبأساليب اللغة العربية لا مرية في ذلك ، مما دعاه إلى إنجاز بحث لغوي نقدي لآراء النحويين القدماء ، هذا الذي كان مثار نقد عند محمد الخضر حسين في مقال أسماه بـ "حقيقة ضمائر الغائب في القرآن الكريم رد على طه حسين".[11]

ملخص هذا المقال أن طه حسين زعم في مؤتمر من مؤتمرات المستشرقين أن النحاة العرب وضعوا قاعدة فحواها أن ضمير الغائب لا يعود على متأخر في اللفظ وفي الرتبة ، وهم يطبقون على هذه السنة لا يرتضون فيها الاستثناء ، فرد عليهم انطلاقا من آيات قرآنية عدة وكان رد محمد الخضر حسين بالنفي ، فلم يوجد -حسبه- في القواعد النحوية مذ نشأت إلى يوم انعقاد المؤتمر قاعدة تقول إن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى مذكور لفظا ورتبة ، وإنما قال النحاة الأصل تقديم مفســــــــــــر ضمير الغائب ،[12] وأجمعوا بعد هذا على أن العمل على هذا الأصل غير واجب ، وسوغوا أن يكون الضمير عائدا إلى متأخر متى كانت مرتبته في نظم الكلام متقدمة ، ثم إن قاعدتهم الصحيحة وهي أوسع نطاقا من القاعدة المصنوعة في مؤتمر المستشرقين يقبلون فيها الاستثناء ، وقد استثنوا بالفعل أبوابا من الكلام نطق فيها

العرب بضمائر ترجع إلى متأخر عنها لفظا ورتبة ، ولكثرة ما ورد من شواهدها أدخلها النحاة في مقاييس اللغة ، ولم يمنعوا أحدا من أن يصوغ الكلام على طرائقها.[13]

لاشك أن هذا النقد ظريف مستطرف ، ولا سيما حين يعود بتطبيقاته على نصوص قرآنية تستهوي الباحث ببلاغتها وتنفذ به إلى مكامن دقة اللغة وإعجازها ، ومما يستطرف في النقد دخوله في دقائق ورقائق لغوية تسبر معها جمالية اللغة ورونقها ، وهذا بعض ما يلتمسه المطلع على نقذ الرافعي في مجمل ردوده على طه حسين وعلى العقاد ، فحينما يورد الرافعي في معرض نقده للعقاد يورد هذا البيت التالي:

وَإِني لَمِما أَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللسَانُ مِنَ الفَمِ

يشير إلى أن البيت عربي قديم ، وقوله (لمما) ههنا يعني (ربما)،[14] وحينما تعرض لقول العقاد شعرا:

إِنِي إِلَى الرعْيِ مِنْ عَيْنَيكِ مُفْتَقِرٌ يَا ضَوءَ قَلْبِي فَإِن القَلْبَ مِدْجَانُ

يقول : فسر (مدجان) في الشرح بقوله: (غائم) ، ومدجان مفعال صيغة مبالغة فكيف تأتي صيغة المبالغة من الرباعي أي فعل أدجن مع وضعهم وزنا خاصا للمبالغة في هذه المادة وهو ادجوجن ، ويعقب الرافعي بقوله: «والظاهر أن هذا العامي فهم من معنى الرعي النظر مع أن قولهم (رعاه الله) لا يكون إلا بمعنى حفظه فالمعنى أنه مفتقر إلى أن تحفظه عينا الحبيبة لأن قلبه مدجان»[15] ، ويأخذ عليه في موضع آخر تعديته الفعل (أجل ، من التأجيل) إلى مفعولين ، في حين أن الفعل لا يتعدى إلا إلى مفعـــول واحد ، وفي موضع آخر يأخذ عليه تفسيره لقوله (تترى) بـ تتالى ، فقال الرافعي تترى صفة مشبهة على وزن فعلى ، وليست بفعل كما وهم العقاد.[16]

هذه الملاحظات اللغوية تؤدي مهمة مزدوجة تذوق الشعر من حيث هو شعر أولا و ربط القاعدة اللغوية بنصوص لغوية فصيحة ، وهي مسلك وجيه في تعليم النحو وفي تقريب مادة النحو إلى الدارس والمتلقي بشكل لافت ، ومن ثم وجب علينا أن نشيد بهذه المحاولات النقدية اللغوية التي تعرضت لنصوص الأدباء بالتصحيح اللغوي. ولا يأخذنا العجب كل مأخذ بعد هذا إذا وجدنا في كتاب من كتب السيرة الذاتية لمختص في الفلسفة بحثا عن سيبويه محققا في اسم الرجل ، ووجدنا معه رأيا نحويا مضمونه أن النحو العربي تأثر بالمنطق الأرسطي ،[17] وصاحب الرأي عبد الرحمن بدوي يقطع في الحكم بما يشبه اليقين بل بما يقترب من المسلمات قبل أن يكون صحيحا أو خاطئا ، وليس من وكدنا هنا التعمق في هذه المسألة بأي وجه ، ولكن نستشف في هذه الوقفة العاجلة أن الباحث تأثر بأقـــوال المستشرقين بلا

ريب ، وهو ممن أخد وتتلمذ على أيديهم ،[18] فلا غرو أن يعود في مجمل دراساته إلى آرائهم لا يكاد يلتفت إلى ما عداها.

والنحوي المطلع على طائفة من كتب الأدب والنقد وغيره ، يفهم حق الفهم قول محمود محمد الطناحي بعد تحقيقه لكتاب ابن الشجري ، يقول:« وبعد فإذا كان لصاحب هذه الدراسة أن يقترح فإنه يرى أن تجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة فإن مجاز كتب العربية مجاز الكتاب الواحد ففي كتب التفسير وعلوم القرآن نحو كثير ، وفي معاجم اللغة وكتب الأدب والبلاغة نحو كثير ، بل إنك واجد في كتب أصول الفقه والسير والتاريخ والمعارف العامة من أصول النحو وفروعه مالا تكاد تجده في كتب النحو المتداولة»[19] ، وقد استعرض الطناحي في مقدمة تحقيقه أمثلة لسنا بصـــــــــدد التطرق لها الآن ، فمسائل النحو متناثرة في بطون الكتب والأمثلة يتقاصر عنها العد والإحصاء.

تطبيق: رؤية مرتاض النحوية

وقبل أن ننقلب إلى مرتاض ننبه إلى أن قولنا الآنف الذكر لا نريد به إلى أن دراسة مرتاض صدرت من غير مختص ، ولا نحيل إلى أنه تناول المسألة النحوية بوجه غير جاد ، ولا يعني ذلك أن كتابه يتموقع على هامش الكتب المختصة في الدراسات اللغوية ، ولكن ينبغي ألا نغفل أن شيئا من شخصية الأديب وشيئا من شخصية الناقد سوف يتسرب إلى دراسته اللغوية ، فتتميز الدراسة بطابع خاص ، هذا الطابع سوف تكون له يد في شكل النتائج التي ينتهي إليها البحث.

يستميل الكتاب الدارس بعنوانه "نظرية اللغة العربية" ، وليس القصد من هذه الإشارة معالجة العنوان كما يعالجها أصحاب الأدب كعتبة نصية ، ولكننا نرمي إلى الإشارة إلى أن عنوان الكتاب شمولي عائم ، لا يحدد للقارئ وجهته ولا يسلط الضوء على مستوى لغوي بعينه وهو إذ يصدق القارئ ويناسب المضمون في هذا الطرح ، فإنه قد يوهمه ويغريه بدراسة شاملة تتناول اللغة من جميع أطرافها والواقع غير ذلك ، قلنا لعله دأب مما كان تعوده عبد الملك مرتاض في وضع كتبه ، فهذا لنظرية الرواية ، وآخر لنظرية النقد ، وثالث لنظرية النص الأدبي[20] ...

ويفاجئ القارئ بالعنوان الفرعي الذي يكمل الأساسي بقوله "تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها" ، ولا ندري إن كان بوسعنا اليوم الحديث عن تأسيسات جديدة في اللغة العربية من وجهة عامة ، مع أننا لا ننفي قول القائل: كم ترك الأول للآخر ، ولا نعارض البارودي بعد معارضته لعنتر بن شداد[21] بقوله "ولرب تال بز شأو مقدم" ،[22] ولكن من ينظر إلى المصنفات

في اللغة العربية يهوله هذا العدد المتكاثر من الدراسات، الذي لم يكد يغادر من دقائق اللغة العربية صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، واللغة العربية مخدومة كما يقول العقاد حين يقول: « ولوقفنا عند القرن السابع عشر الميلادي لم نجد لغة واحدة تضارع لغة العرب في استيفاء بحثها والإحاطة بمادتها وإحصاء مواردها ومصادرها... ويبدو لنا أن نصيبها من الخدمة في هذا العصر لن يقل عن نصيبها من خدمة الأوائل».[23]

ونحن لا نغفل العديد من المواضيع والمسائل التي خاض فيها المحدثون دون القدماء، سواء كانت من بواعث الدرس اللغوي والنقدي الحديث، أم من صميم الدرس التقليدي، وكثيرة هي الموضوعات التي أشار إليها القدماء إشارات عابرة ولم يتوقفوا عندها، فلما كان المحدثون تفسحوا فيها فأظهروها، ولربما تعلق هذا التجديد بعلوم قائمة برأسها، وهذا لا ينفي أن القدماء تناولوها بشكل من الأشكال،[24] والآراء على عهدنا مختلفة متفاوتة في إرجاع ظهور المناهج اللغوية والنقدية الى القديم في كل مناسبة، وعبد الملك مرتاض نفسه يتشيع في بعضها للقول بانها مطروقة من لدن القدماء.

ونحن لا نناقش الكتاب وكأنه يدعي في تناول مسائله الجدة بقدر ما نبتغي دلالة ومعنى لقوله "تأسيسات جديدة لأبنيتها ونظامها"، وهو بهذا الإطلاق لا يزعم أنه طرقها من حيث هي بكر لم تؤت، بل ربما يرمي إلى الجدة في طريقة التناول، والحداثة في ابداء الرأي في المسألة، والابتكار في مراجع الرأي رأي الباحث كما سيظهر بعد حين، وإلا فهو في مستهل مقدمته يجلو الدهشة ولا يكلفنا عناء التأويل والبحث بقوله: « وإنها لصحائف تحدثنا فيهن عن وجوه من العربية، وعن ضروب من أبنيتها وعن شؤون من نظامها، وعن لطائف من دلالاتها ،كان علماء الأمة الأوَلَ قد طرقوا بابها، ويمموا جنابها بل مخروا عبابها، ثم أمعنوا التولج في مداخلها ومخارجها، وفي معارفها ومجاهلها حتى بلغوا في ذلك الغاية من الاستقراء والإضمار والتخريج والتقدير».[25]

ويكون بآخر كلمات الفقرة السابقة قد وضع اليد على مكمن الداء، لولا أنه يفتح تساؤلات أخرى لدى قارئه، فبعد أن حاول ربط العنوان بمضمون الكتاب، يحاول أن يترصد ويسبر طبيعة الكتاب وفحواه من خلال المقدمة، باعتبار المنطلق البديهي عند أي قارئ هو أن التقديم له صلته الوثقى بالكتاب، فيجد مرتاض يسير به في اتجاه تعليمي للنحو العربي يقترح من خلاله تيسيرات نحوية ويأخذ في مسائل مشكلة من النحو العربي ويدع، مقترحا حينا، ومناقشا حينا آخر لمن سلف من دراسي النحو ، وعلى القارئ الآن أن يكون مدركا لطبيعة التقديم عند الملك هل يصب في مجرى الموضوع ويجري مجراه، أم أنه يقدم

لموضوعه بشكل شكلي إرضاء لقوانين البحث ،[26] و الذي يبدو من خلال بعض مقدماته أنه يضع القارئ في جو البحث بشكل عام ، بعد أن يجري لعابه ويفتح شهية الاستقبال لديه.

للقارئ إذن أن يلج جو البحث ، ويضطرب في مضطربه ، وحسبه ذلك إن أعوزه الاهتداء إلى مضمون الكتاب من خلال المقدمة والعنوان ؛ ففي مقدمة عبد الملك مرتاض يتوهم القارئ أن موضوع الكتاب تيسير النحو وتعليميته بما ورد فيها من آراء في نحو العربية ، نشير إلى بعضها بالإجمال دون التوقف عندها على أن نفصل الحديث في غيرها مما نختاره من مضمون الكتاب.

يحاول الكاتب أن يضع اليد على صعوبات النحو والعوائق التي تساور المتعلم إلى حد التنفير ، ومن عوامل الصعوبة حسبه قيام الدرس النحوي كله على كاهل سيبويه وحده ، بما تلقاه من علم الخليل بن أحمد الفراهيدي ، والنحو العربي أكبر من أن يقوم بوزر نقله رجل واحد ؛ فأتى من أتى بعد سيبويه لا يضيف شيئا ذا بال إلى الدرس النحوي حتى كان ابن آجروم الصنهاجي ، الذي لخص مسائل النحو في كتاب تعليمي اقتصر فيه على الضروري من مسائل النحو ، غير أنه لم يغادر ما قاله سيبويه لمركزية مضمونه ، أما غيره من النحاة فكلف نفسه إيراد مسائل النحو بجذاميرها ، وهذا أحد الأسباب الرئيسة في صعوبة النحو إن لم يكن السبب الأول عند الكاتب.[27]

ولاشك أن عبد الملك مرتاض في رأيه مقتصد في القول ومجمل في آن واحد ، بل مغفل للآراء الجزئية الواردة في كتب النحو ، وإلا فإن كتاب سيبويه في حقيقته يؤسس للسانيات العربية عامة لا للنحو وحده ؛ وهذا ما يضخم العبء ، ثم إن الدرس النحوي قام على كتاب سيبويه وعلى غيره من الأعمال المزامنة له والسابقة والمتمثلة في أعمال عدة ،[28] وإن كان الكتاب هو المدونة الأولى والمرجع الرئيس ، نضيف إلى ذلك كون كتاب سيبويه نفسه هو مزيج من الآراء للنحويين الأوائل (أبو عمرو بن العلاء ، يونس بن حبيب الضبي الأخفش الأكبر ، الخليل ابن أحمد الفراهيدي...) ،[29] والنحو وصلنا عن طريق طبقات يمثل سيبويه الطبقة الثانية ؛[30] ومما سبق يمكن أن نستنتج أن الدرس النحوي أسهم فيه كثير من علماء القرن الأول والثاني الهجري ،[31] دون أن نلتفت إلى بعض الآراء التي تقول بأن كتاب سيبويه اجتمع عليه أربعون رجلا..

أما ما يخص الجانب التعليمي للنحو ، فلم يبدأ على يد ابن آجروم ، بل بدأ مزامنا للكتاب نفسه ؛ فلم يكن كتاب الجمل للخليل ابن أحمد الفراهيدي إلا مقدمة مقتضبة للنحو تعرض لمواضيع النحو في شكل مقتضب ، وانتشرت الكتب التعليمية للنحو ابتداء من القرن

الثاني الهجري على الأقل منها ما وصلنا ومنها ما لم يصل ،[32] وأشهر الكتب التعليمية في القرن الرابع الهجري كتاب "اللمع " لابن جني[33] ، وقد اشتدت الحاجة الى تعليمية النحو من القرون الهجرية الأول ، فاتخذ النحو طريقين سبيل تعليمي وسبيل تنظيري تبلور هذا وذاك عند المتأخرين من النحاة في الكتب المعروفة.[34]

وانبرى عبد الملك مرتاض يعرج على مظاهر صعوبة النحو فأشار إلى المصطلح النحوي ، وعاج على الشاهد النحوي فكان مثار نقد للنحويين من قبل الكاتب ؛ لأنها مقتطعة من نصوص شاردة ، ولأنها شاذة قد تكون دست دسا من قبل بعض الأعراب مقابل دريهمات تعطى له من جماع اللغة ، ولأنها غير مطردة تمثل لسان قبيلة واحدة دون سائر القبائل ،[35] ثم أشار إلى كثرة التقدير والإضمار وما إليه مما يدخل طالب النحو في تعليلات وتأويلات بعيدة عن الواقع اللغوي.[36]

ومسألة الشاهد النحوي في الحقيقة هي مسألة تناولها القدماء والمحدثون جميعا بالنقد والتمحيص ، وعندما ننظر الى مسألة الاستشهاد يمكن أن نوجه النقد الى القدماء على وجهين ، الوجه الذي أشار اليه الباحث غير أنه لم يفصل ؛ لأن اعتبار اختلاف المدارس النحوية في الاستشهاد يجعلنا نبعد البصريين عن هذا التوجيه ، وذلك لأنهم اعتمدوا الشاهد المطرد ، وتشددوا في مسألة الاستشهاد فحددوها جغرافيا وزمنيا ، ولم يقبلوا غير الشاهد المتواتر فأغفلوا كل ما هو شاذ ،[37] بل إن مدرسة البصرة نفسها انقسمت الى اتجاهات عدة بين من يحكم القياس ويرد المسموع ، ومن يتوسع في القياس ، ومن يتقبل المسموع كما هو فيبطل القياس بالسماع ولذلك تعددت الآراء النحوية في المدرسة الواحدة.[38]

ومن الغريب أن النقد الثاني يتعارض مع الأول ؛ وهذا ما لحن إليه الكثير من المحدثين فحملوا البصريين خطأ حصر اللغة المستشهد بها في الزمان وفي المكان ، فحرم بذلك المتعلم من وجوه لغوية هي من صميم اللغة ، وردت بحكمهم هذا قراءات قرآنية لا لشيء إلا لأنها شاذة عن القاعدة ،[39] فلم يتوسع في الاستشهاد حتى أغفل جانب كبير من اللغة راجعها المتأخرون والمحدثون وفصلوا في شأنها.

ولا ندري على التحقيق فحوى نص لعبد الملك مرتاض سنورده فيما يلي: « إن أطفالنا بل إن أساتذة جامعتنا ليسوا محتاجين إلى تعلم "أفعل به" للتعجب ، ولا التنازع في العمل ، ولا الاشتغال ، ولا الزيادة والتجريد ولا تعليق الجار والمجرور ، ولا حتى الندبة والاستغاثة ، ولا الحكاية...فالأديب قد يؤلف مئة كتاب دون أن يكون محتاجا إلى استعمال لام الاستغاثة ولا واو الندبة ، ولا تاء القسم ، ولا ترخيم المنادى ولا نحوها» [40] .

لا نعلم ماذا يمثل هذا النص ؛ هل هو دعوة من لدن عبد الملك إلى حذف هذه الأبواب النحوية من كتب النحو التنظيرية ، أم حذفها حين نريد تعليم النحو للناشئة ، ولغير الناطقين بها يعني حذفها من النحو التعليمي ، والظاهر من كلام الكاتب نفسه في المقدمة أن النص يمثل رأيا تيسيريا لمتعلم النحو. يبين هذا ما أشار إليه فيما سبق هذا الكلام أو فيما لحقه من أن القواعد المركزية في النحو العربي لا تتجاوز عشرين قاعدة مركزية ،[41] وإلا فإن الكاتب نفسه يوظف الكثير من هذه الأساليب في نصوصه الروائية ، وهذه الدعوة في الحقيقة ليست بجديدة إذا تمثلناها في إطارها العام يعني الحــذف مطلقا ؛ فقد أشار ابن مضاء القرطبي الى ضرورة حذف العلل الثواني من النحو ،[42] وحتى إذا تمثلناها في إطارها الخاص يعني حذف أبواب من النحو بعينها فلقد أشار الى مثل هذه الدعوة شوقي ضيف في العصر الحديث ،[43] وعلى أية حال لا يمكن أن نسلم لهذه الحذف إذا تعلق بحذف مسائل من النحو بشكل عام ، لأن هذه الأبواب موظفة في النصوص العربية القديمة وفي القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف ولفهم هذه النصوص ثم لتمثل اللغة العربية وخصائصها بشكل مكتمل لا بد من النظر في مختلف مواضيعها وأبوابها ، ولا بأس إن أولينا الأبواب النحوية التي تمثل وتشخص في تراكيب فصحائنا وكتابنا أهمية على حساب المسائل التي تجاوزها التداول والاستعمال ، وربما اقتضى منا هذا الطرح قبل الحذف القيام بدراسات إحصائية لمختلف النصوص الأدبية الرفيعة الأسلوب لنستقصي مختلف المسائل التي تدور في تراكيب لغتنا اليوم.

وسوف لن نتوقف طويلا عند رد آخر لعبد الملك مرتاض على النحاة في مسألة الفضلة[44] ويبدو أنه يتقبل المصطلح ولكن شريطة أن يسوغ في أبواب من النحو دون غيرها فهو يبطل دعوى النحويين في عد المفعولات من قبيل الفضليات كسواها من الأبواب التي أشرنا إلى بعضها سالفا ، وذلك لأهميتها في التراكيب النحوية ،[45] ولأننا لا نستغني عنها في بعض التراكيب ، وهذه القضية قد أشار إليها عبد القاهر الجرجاني فقولنا الفضلة لا يعني إمكان الاستغناء عنها ، فقد يكون الكلام متوقفا على ذكرها ، ونعتقد أن قولهم الفضلة يعني عدم دخولها في العملية الإسنادية ، ولسنا بصدد التفصيل في هذا الشأن الآن.

ونود فيما يأتي من الكلام أن نتوقف عند قضايا أثارها الكاتب ، نفصل فيها بعض التفصيل:

أ — تقدم الفاعل على الفعل:

القياس عند جمهور النحويين أن يتقدم الفعل على فاعله ؛ وذلك لأن الفعل هو العامل فحقه أن يتقدم ، وإذا تقدم الفاعل عد مبتدأ ، وجعلنا للفعل فاعلا مقدرا ، فتكون الجملة الفعلية خبرا للمبتدأ ، وهو ظاهر قول جمهور البصريين ؛ قال الإشبيلي بعد أن أورد تعريف صاحب الجمل للفاعل: «الفاعل عند النحويين كل كلمة تقدمها فعل أو اسم جار مجرى الفعل وأسند إليه عن طريقة فعل أو فاعل» ، قال الإشبيلي: «ولا أعلم خلافا في أن الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه ، فإن تقدم لم يكن فاعلا لأن العرب لا تقدم الفاعل».[46]

والحق إن الاختلاف وارد في هذه المسألة ؛ فلا نسلم بقول الإشبيلي حين قال لا يعلم خلافا في المسألة إلا إذا كان يرمي بذلك إلى مذهبه في المسألة ، فلقد ذهب الكوفيون إلى إجازة تقدم الفاعل على فعله ، نقل أبو حيان عن أبي القاسم الزجاجي: «أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به ، فقال البصريون يرتفع بالابتداء ويصير الفعل خبرا عنه وضميره في الفعل يرتفع به ، وللكوفيين فيه ثلاثة أقوال قال بعضهم: المبتدأ يرفع بالمضمر الذي في الفعل ، وقال آخرون هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمر ، وقال آخرون هو رفع بموضع قاه لان الموضع موضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب ويختاره»[47]

ومن الأدلة القياسية النافية للتقدم عند البصريين: كون الفاعل جزءا من الفعل ولا يجوز لبعض المركب أن يتقدم على بعض ، ومنها: لوكان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول "المحمدان حضر والمحمدون حضروا" لان أصله "حضر المحمدان وحضر المحمدون" ومنها: أن الفاعل يكون مرفوعا كما هو معلوم فإن أدخلنا عليه "إن" ؛ انتصب الفاعل وقلنا "إن محمدا حضر بعد محمد حضر" ليصبح الاسم معمولا لـ "إن" ، ويبقى الفعل بلا فاعل ، ومنها: أنك تقول (عبد الله قام) وليس في الفعل ضمير على رأي الكوفيين لأن الاسم المتقدم فاعله ثم تقول: (رأيت عبد الله قام) فيكون عبد الله مفعولا به ، فلا يكون للفعل قام فاعلا ، أو تضطر أن تقدر الضمير فترجع إلى رأي البصريين ، ومنها: أنك تقول (عبد الله هل قام) ؛ فلا يكون عبد الله فاعلا لقام ؛ لأن الاستفهام يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله.[48] وهذا خلاف في الأمور الاصطلاحية كما يقول فاضل السامرائي.

ولا ينبني رأي الكوفيين في تسويغ التقديم إلا على نصوص مسموعة منها قول الزباء:

مَا لَلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً أَجَنْـدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيداً[49]

فـ"وئيدا" انتصب حالا ، ولا عامل للرفع في "مشيها" فعمل فيه الرفع وئيدا متأخرا ؛ إلا أن البصريين أولوا هذا المثال وغيره ، ووجدوا للشاهد تخريجات غير التي ذهب إليها

الكوفيون ، جعل ابن مالك سيرها مبتدأ وأضمر خبره ناصب وئيدا ،كأن الشاعر قال سيرها ظهر وئيدا ، أو ثبت وئيدا فيكون حذف الخبر هاهنا واكتفي بالحال كمثل قولنا : (حكمك مسمطا) ولو كان مما لا يحتمل تأويله لحمل على أنه مما تقدم فيه الفاعل للضرورة.[50]

وخرج لها ابن عصفور على غير هذا الوجه حيث جعل "مشيها" بدلا من الضمير الذي في الجمال لأنه في موضع خبر المبتدأ الذي هو (ما)، وهو بهذا ينتصر للبصريين في المقرب[51] وفي شرح الجمل[52] عكس ما زعمه صاحب "ما فات الانصاف"[53] من أنه جعل تقديم الفاعل جائزا في الضرورة ، وقال هو ظاهر قول سيبويه.

هذا هو الخلاف الدائر بين القدماء في المسألة ، والظاهر أن العديد من آراء الكوفيين لم تؤت أكلها إلا في العصر الحديث ، وإن وجب علينا ألا نغفل تمازج المدرسيين في آراء مدرسة البغداديين ، ولا نتناسى مزج المتأخرين بين آراء الكوفة وآراء البصرة ، ولكن مع هذا نجذ لاجتهادات الكوفيين ظهورا لافتا في العصر الحديث ، نقتصر هنا على هذه المسألة التي تناولها بعض المحدثين نذكر منهم مهدي المخزومي ، و علي أبو المكارم الذي يلح على ضرورة إعادة النظر في تقسيم الجملة عند القدماء ، وقد قسمت باعتبار تقدم الفعل أو الاسم ، ويلح على ضرورة اعتبار الاسم المتقدم فاعلا ،[54] إذا كان مهدي المخزومي يميز الجملة الفعلية بما تضمنته من فعل دال على الحدوث والاستمرار التي تنماز عل الاسمية الدالة على الثبوت ، وهذا هو الفيصل الفاصل ؛ فإن علي أبو المكارم يقول إن وجود الفعل هو المعيار الدال على الجملة الفعلية تقدم أم تأخر.[55]

ويعتبر عبد الملك مرتاض من المشايعين لهذا الرأي ولكن بنظرة أخرى. إن الفعل عند مرتاض هو العامل الأول في ألفاظ العربية فيرفع على الأصل ، وينصب بالنواصب ، ويجزم بالجوازم إذا كان مضارعا ، وعمله لا يتطلب الفاعل فقط بل يتطلب مفعولا وربما أكثر من مفعول ، ولذلك هو المركز في الجملة تقدم أو تأخر.[56] وحين تقول: "أنا أكتب" ؛ فالضمير المنفصل الحال محل الاسم المرفوع هو الذي ينهض بوظيفة الكتابة والفعل أكتب لا ضمير فيه في منطق التصور ، لأن الضمير الفاعل تقدم لنكتة أسلوبية اقتضى أن يتقدم على فعله فليس ينبغي له أن يتكرر مرتين.[57]

ويكاد عبد الملك مرتاض يلامس معنى من معاني النحو حين يشير إلى كون التقديم كان لنكتة أسلوبية ، وهو بلا شك غير غافل على الأغراض المعنوية المستفادة من التقديم في هذه المسألة ، وهذا ما يشير إليه بصريح العبارة حين يقرر أن التقديم والتأخير للاسم في

حال والتقديم والتأخير للفعل في حال أخرى يمثلان مسألة بلاغية لا نحوية ، لأن المنطق يثبت أن الذي فعل الفعل إنما هو الولد نفسه ووحده.[58]

وحين تتعرض له مشكلة مثل اللائي افترضهن البصريون حين نقول (أنا كتبت الرسالة) حيث الفاعل ضمير الرفع المتصل تأخر عن فعله ، وجاء مجسدا حالة إعرابية سليمة ؛ يقول: إن الذي ينهض بالكتابة هو صاحب الضمير نفسه ، وإذا كان سبق فعله فهو من باب توكيد فاعلية فعله فهو ضمير متقدم جاء لتوكيد الكتابة ، وقد ألحقه بالأمثلة أمثاله مما ورد في القرآن الكريم حيث تكرر الضمير الظاهر مع المستتر مما سماه سيبويه المعطوف على الاسم المضمر في النية أو ما يكون صفة له كقوله تعالى:﴿اُسْكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنةَ ﴾ [الأعراف ، 18] ، وقوله: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبكَ فَقَاتِلَا ﴾[المائدة ، 26] وبهذا يسلم له التركيب باندراج الضمير المتصل في باب البدل(عطف النسق).[59]

ومن الأدلة التي استعرضها عبد الملك مرتاض قوله إن الفاعل يجوز له التقدم على الفعل بحق جواز تقدم المفعول على فعله كقولهم : (إِياكِ أَعْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَة) ، فكيف جاز تقدم المفعول على الفعل وهو بمنأى عنه ولا يتطلبه في كل الأوقات ، ولا يجوز تقديم الفاعل عن الفعل وهو الذي يلازمه في كل وقت وحين.[60]

ومن هذا المثال الأخير الذي رد به الباحث نستطيع أن نعقب على ما سلف من الآراء الحداثية ، حيث إن الباحث لم يرد زعم القدماء بأدواتهم وبمقاييسهم في الأحكام ، فتقديم المفعول غير تقديم الفاعل في عرف القدماء ، المفعول ليس شيئا بالنسبة للفعل بينما الفاعل جزء الفعل فهما كالصدر والعجز والمقدمة والنتيجة سواء بسواء ،[61] وبالنظر إلى مجمل الآراء التي سبقت نستشف أن المحدثين يركضون في غير مرتكض القدماء فلم يحكموا آلياتهم التي حكموها ولا رجعوا إلى مقاييسهم التي رجعوا إليها بل وضعوا أحكاما بجانب تلك الأحكام الثابتة مسبقا بمقاييس أخرى ،[62] وباستنطاق بعض النصوص القرآنية والعربية نرتضي زعم فاضل السامرائي الذي رأى أن المسألة ما كان ينبغي لها أن تناقش أو تتناول على هذا الجانب الذي يتمحض للتقنيات والقوانين النحوية بمعزل عن كل معنى.[63]

ومن الفوارق المعنوية التي استعرضها فاضل السامرائي للجملة الواقع خبرها جملة فعلية نذكر : إزالة الوهم من ذهن المخاطب ، وذلك أنه قد يكون المخاطب يظن أن الذي حضر هو خالد لا سعيد فتقدم له الفاعل لإزالة الوهم ، ويستفاد منها معنى التعظيم والتحقير معا كقولنا (الملك أعطاني الجائزة ، الكناس أهان خالدا) ، ويستفاد منها الغرابة والتعجب

كقولنا : المقعد مشى ، وتأتي هذه الجمل فيما يكثر فيه الوعد والضمان كأن تقول: أنا أعطيك ، وأنا أكفيك ، وتأتي لقصد الجنس وهذا يكون في النكرات كقولك رجل حضر.[64]

وقد وردت آيات كثيرة في كتاب الله لأغراض متباينة ، منها إفادة القصر والتخصيص أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي كقوله تعالى:﴿وبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[البقرة ، 04] قال الزمخشري: « وفي تقديم (بالآخرة) وبناء (يوقنون) على (هم)تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته ، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان»[65]

ومنها تحقيق الأمر ، وإزالة الشك من ذهن المخاطب كأن تقول: هو يعلم أن الأمر على مـــا قلت لك ، ألمح إلى هذا المعنى عبد القاهر الجرجاني حين قال : ويشهد لما قلناه إن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له ، إنا إذا تأملنا وجدنا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر نحو قولنا الرجل ليس له علم بالذي تقول ؛ فتقول له أنت تعلم أن الامر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي ،[66] قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءوكُم قَالُواْ ءامَنا وَقَدْ دَخَلُوا بِالكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾[المائدة ، 61] وذلك إن قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يدخلوا بالكفر كما دخلوا به..[67]

ويظهر الفارق جليا في الاستفهام والنفي جاء في الكشاف تفسيرا لقوله تعالى :﴿ءَانْتُم أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ أَضَلوا السبِيلَا﴾ [الفرقان 17]، والمعنى أأنتم أوقعتم عبادي في الضلال أم ضلوا عنه بأنفسهم وقال فإن قلت : ما فائدة أنتم و هم ، وهلا قيل أضللتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل قلت ليس السؤال عن الفعل ووجوده ، لأنه لولا وجوده لما توجه هذا العتاب ، وإنما هو عن متوليه فلابد من ذكره وإيلائه حرف استفهام حتى يعلم أنه المسؤول عنه.[68]

أ — قضية التقدير والإضمار:

يقع الإضمار والتقدير في أبواب عدة من النحو العربي ، أشار عبد الملك مرتاض إلى بعضها ، نقتصر على الموضع الذي توقف عنده بشكل لافت ، وهو تقدير الفعل بعد "لو و إذا و إن" في حال إن وضعن للشرط ، فالاسم بعدهن لا يكون مبتدأ ولكن رفع الاسم إنما هو مقدر بفعل محذوف هو العامل فيه فارتفع به فهو العامل فيه فارتفع به ، وذلك حسب ما ذكره الشيخ خالد الأزهري بأن أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل ؛ فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين خلافا للأخفش والكوفيين.[69] وهذا ما أشار إليه ابن مالك في شرح التسهيل قائلا: وإن كان الاسم المقدم عليه مسبوقا بما يطلب الفعل فهو فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر المتأخر.[70]

وهذه المسألة في الحقيقة فرع عن الأولى لذلك لا غرابة في ردود المحدثين ، وذلك بعدما وجدوا في آراء القدماء سندا ، وممن وجدناهم أثاروا هذا النقاش مبكرا مهدي المخزومي ، وأحمد عبد الستار الجواري ،[71] وقد تعرض لهذا التقدير عبد الملك مرتاض بالنقد والتثريب وقال: "إن تقدير الغائب والمضمر والمحذوف في إعراب النحاة لهو المحال والمماحلة" ، وتعرض لشواهد عدة على هذه القاعدة من مثل قول الشاعر:

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلَقِـــــــــي شَرِقْ كُنْتُ كَالغَصانِ بِمَاءِ اِعْتِصَارِي

فقد ذهبوا في تقديرهم إلى أن أصل الكلام "لو شرق حلقي بغير الماء" ليعقب مرتاض بقوله "إن تقدير الغائب والمضمر والمحذوف في إعراب النحاة لهو المحال والمماحلة والكلام كله في البيت السابق أن الشاعر لعب باللغة ليقيم ميزان الشعر فقدم وأخر ، فاضطر إلى أن يستغني عن استعمال الفعل في صدر البيت كله "[72]

ومن سبل المناقشة عند عبد الملك أن يتعرض لمختلف الأمثلة التي وردت في القرآن وفي الشعر ، فيبين وجاهة رأيه في التركيب اللغوي وفي تخريج النحاة ؛ و "لو" الشرطية تدخل في الحقيقة على الأسماء في الاستعمالات العربية كما وردت في قوله تعالى:﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَة رَبي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ ﴾[الإسراء 100] ، فهنا -حسب مرتاض- "لو" تلتها جملة اسمية بالتصور التقليدي للنحو على الأقل دون أن يكون هناك إثم ولا حرج لدى إعرابها ، لأن وظيفتها البلاغية أو السيميائية استحالت إلى انزياحية نسجا مع الاحتفاظ بوظيفتها نحوا ، ولكن دون الالتحاد إلى هذا التقدير المتعسف.[73]

والحقيقة أن تخريجات النحويين والمفسرين للشاهد في هذه الآية تختلف إلى آراء عدة منها ما ذهب إليه مرتاض ؛ نذكرها كالتالي:[74]

أ – أن يليها الفعل الماضي أو المضارع ظاهرا أو مضمرا فيكون (أنتم) مرفوعا بفعل محذوف يفسره ما بعده وهو مذهب الحوفي وابن عطية ،

ب – أن يليها الفعل ظاهرا ،ولا يصح أن يليها الفعل مضمرا إلا في الضرورة ، ونسب الرأي لابن عصفور

ج – أن يكون في الكلام حذف كان على أن الضمير المنفصل اسمها ، أي قل (قل لو كنتم تملكون) ، وهو مذهب أبي الحسن بن الصائغ ، وهو أحسن الأقوال عند أبي حيان ؛ لأن حذف كان بعد لو معهود في كلام العرب.

ه – أن يكون (أنتم) مبتدأ وما بعده خبر ، ويتراءى أن هذا الرأي أقل هذه الأقوال تكلفا.

و – أن يكون في الكلام إضمار كان واسمها أي (قل لو كنتم أنتم تملكون) فيكون (أنتم) توكيدا لاسم كان وهو قول أبي الحسن بن على المجاشعي.

وقد اختار عبد الملك مرتاض الرأي الأخير، ونسبه لأبي حيان التوحيدي؛ وكان الاختيار من لدنه واقعا لنأي التخريج عن التكلف، ولكنه يفضل عدم الإضمار، ويبدو أن الذي حمل النحاة على الوقوع في معاناة التكلف على رأي مرتاض أنهم لم ينتبهوا أن للقرآن والشعر نحوا يختلف في مواطن كثير ة عن نحوهم الذي وضعوه على غفلة من الزمن، فأعنتوا أنفسهم بعد القرآن مجرد نص عربي عادي لا يخرج عن نطاق ما قعدوا؛[75] وهذا القول من مرتاض منشؤه هو اعتباره أن النحاة يحملون النص ما لا يحتمل ويقولون القائل مالم يقل حين نقدر فعلا مضمرا، ويختلقون من القواعد ما يزيغ بالتراكيب عن معناها وعن جماليتها وقد تعرض لأمثلة عدة من القرآن ومن الأشعار ومن الأمثال كقولهم في المثل: لَوْ ذَاتُ سِوَار لَطَمَتْنِي، وقول المتلمس:

وَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُم فَوْقَ العَرَانِينِ مَبْسَماً[76]

ولقد تعرض المجمع اللغوي العربي في القاهرة لهذه المسألة ونظر في الآراء على اختلافها فوجدها متقاربة، وأن الأمر لا يعدو أن يكون مخرجا للأسلوب أو توجيها له،[77] ولقد أقر المجمع قبل أن يفصل في الأمر على أنه قد يكون في رأي الأخفش والكوفيين شيء من اليسر، من حيث أنه يريحنا من التقدير فضلا عن أن المعنى يقتضيه، ولكن اعتباره مبتدأ كما يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين يعارض كثيرا من القواعد المقررة إذ يؤذي إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت، وهو يضاد التعليق الذي تفيده أداة الشرط،[78] كما أن اعتبار ه فاعلا كما هو معنى كلام جمهور الكوفيين يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر وعودتها ومطابقتها للفعل المتقدم وعدم ومطابقتها ولذلك ترى اللجنة أنه لا داعي للعدول عن رأي البصريين ترى اللجنة أنه لا داعي إلى العدول عن آراء البصريين لشهرته وشيوعه، ولأن الاعتراض عليه لا يصل في قوته إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين، هذا إلى جانب أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر.[79]

ونستشف من كلام إميل بديع يعقوب أن الاعتراض على قواعد النحويين قد يصطدم بالكثير من المعوقات التي تمس القاعدة النحوية في جملتها، ضف إلى ذلك ضرورة الالتفات إلى المعنى وما يقتضيه. ولكن المعنى في هذا المثال قد يتعارض مع رأي الجمهور على حد زعم فاضل صالح السامرائي ففي رأيهم نظر،[80] لأنه إن قدر فعل بعد الأداة لم يكن معنى

للتقديم ، وأصبح معنى قولنا (إذا جاء محمد فأكرمه) و (إذا محمد جاءك فأكرمه) واحدا ، ولم يقدم التقديم شيئا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدا. وبهذا يرى السامرائي إن معنى التقديم غير معنى التأخير وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير القرآني وأن ما قدم من نحو هذا فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم.[81]

جاء في الكشاف تفسيرا للآية الأخيرة ، وقوله (لو تملكون) أما ما يقتضيه علم البيان فهو أن تملكون فيه دلالة الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المبالغ فيه ، ونحوه قول حاتم: (لوذات سوار لطمتني) وقول المتلمس: لو غير أخوالي أرادوا نقيصتي ، وذلك لأن الفعل الأول لما سقط من أجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر.[82]

يعلق فاضل السامرائي بقوله: والزمخشري مع وقوعه على المعنى الصحيح تابع الجمهور في التقدير هاهنا علما بأنه إذا كان الكلام دالا على الاختصاص دل بحكم ذلك على أن المسند إليه مقدم على فعله وليس كما ذهب الجمهور.[83]

والفرق بين الرجلين عبد الملك مرتاض وفاضل السامرائي بين ، فإذا كان الأول يناقش آراء النحاة باعتبار مسائل تقنية صرفة تتعلق بالقواعد وتأبى كثرة الإضمار والتقدير وإن كان في غضون تحليلاته يعير انتباها للجانب البلاغي ويفصله عن النحو ؛ فإن الثاني يولي اهتماما خاصا للمعنى على دأبه في كتابه المعاني ويفعل جمالية الأسلوب كأيقونة من الإيقونات للتحكم في الرأي النحوي ، والملاحظ أن الصواب لم يغادرهما معا ، فقدماء النحاة أوغلوا في التقدير والإضمار في كثير من المواضع حتى غدا النحو مسائل علمية معقدة قد يفوت فهمها المختصين أنفسهم ، لا تعوزنا الأمثلة للاستدلال عليها ، من ذلك ما بلغنا عمن كان بمجلس سيبويه إذ أتاه الأخفش فتحادثا في مسائل نحوية وأخذا في الإغراق حتى لم يفهم كلامهما سواهما ، ومن ذلك ما نقل عن الأخفش الأوسط حين زعم أن كتبه لم توضع لله ولا هي خالصة لوجه العلم ، وإنما يبتغي بها وجه التكسب.

ومهما يكن نصيب هذه الروايات من الصحة ؛ فإن ذلك لا يغير الرأي والواقع في صعوبة النحو العربي ، هذه الصعوبة التي أتته من عدة مشارب ، واللائمة تلقى على من يغرق في الاستدلال والقياس ، وعلى من يلوذ بالشاهد الواحد والشاهد الشارد فيجعله حجر الزاوية لوضع القاعدة النحوية ، ولكن وجب علينا حين المناقشة ومجادلة القدماء في آرائهم ألا نعمل غير أدواتهم ولا نعتبر بغير القوانين والسنن التي وضعوا القاعدة بموجبها إن أردنا تدعيمها أو تقويضها.

وفاضل السامرائي حين يعمل المعنى ويعتبر به في مناقشة القاعدة النحوية يسلك مسلكا وجيها في النحو يحي به ما قد سبق إليه عبد القاهر الجرجاني وآخرون ، ولكن في هذا المثال نلاحظ أنه رد الرأي السائد رأي الجمهور من غير أن ينتبه إلى الآراء الأخرى ، أليس الرأي القائل بابتدائية أنتم بمقربة من الصواب ومن مربط فرس المعنى في التركيب ، وهو عين ما ذاهب إليه الزمخشري ، ونحن بهذا نعود الى المثال الأول نسير في مهيعه حذو النعل بالنعل ، فنرتضي زعم البصريين في ابتدائية الفاعل حين يتقدم على فعله وهو المراد وإليه ينصرف هم المعنى برمته ، وقد وجدنا في رأي بعض المحدثين وفي أعمال المجمع العلمي للغة العربية بالقاهرة ما يؤيد ذلك .

خاتمـــــــة: في الختام: يرى البحث أن مسائل النحو في الكتب الأخرى من غير كتب النحو متكاثرة ، لا يكاد يأتي عليها الإحصاء ، فقمين بنا أن نعود إليها ونستخلص منها ما تناثر من آراء النحو ، وفي مقدمة هذه الكتب كتب الفقه ، والتفسير وعلوم القرآن ، والمعاجم العربية.

ويرى البحث أن تناول الأديب لمسائل نحوية يزيد البحث النحوي توجهات وآراء من أهمها ضرورة العودة الى النصوص الفصيحة ودراسة القاعدة النحوية غير مجتثة في مثال من نصها ، وغير منفصلة عن معناها.

ومن المسائل التي توقف عندها مرتاض نذكر مسألة المصطلح النحوي تتمة لما اضطلع به دراسة للمصطلح النقدي والأدبي بشكل عام ، ومن المسائل مسألة الشاهد النحوي ولا عجب في ذلك إذا علمنا أنه حشر في كتابه عدد كبير من الشواهد الشعرية والقرآنية والحديثية وحتى الأمثال والأقوال السائرة. ومن المسائل التي توقف عندها مسألة التقدير والإضمار ، وقد كان همه في الكتاب تيسير النحو وتبسيطة فانبرى يقترح الرأية والرأي في كل ظاهرة.

عارض مرتاض مسلك النحويين القدماء في استخلاص القاعدة النحوية وقد توقفنا عند مثالين وجدناه فيها معارضا للقدماء ومشايعا للمحدثين ، وقد رأى البحث رأي فاضل السامرائي في المسألتين مع بعض الاعتراض في المثال الثاني.

هوامش البحث:

[1] - عبد الله كنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص564

[2] - المرجع السابق ، ص564.

[3] - المرجع نفسه ، ص562.

[4] - محمد البشير الإبراهيمي ، آثار الإبراهيمي ، جمع وتقديم محمد الطالب الإبراهيمي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997 ، ج1 ، ص46.

[5] - كان هذا رأي الإبراهيمي -رحمه الله- في شعر التفعيلة ، وهو رأي غيره ، وهذا الرأي ليس بالغريب في تلك الحقبة الزمنية ، ومن المعارضين لهذا النمط الشعري نذكر العقاد الذي تنبأ لها بالاضمحلال لعدم تناسبها وتماسكها مع العربية ، ومن الغريب أن نجد الى يومنا من يواجه الشعر الحر على الرغم من انتشاره.

[6] - محمد صالح ناصر ، شخصيات جزائرية ، عالم المعرفة ، طبعة خاصة ، الجزائر ، 2013 ، مج 3 ، ص30.

[7] - صلاح الدين خليل الصفدي ، غوامض الصحاح ، غوامض الصحاح ، تحقيق عبد الإله نبهان ، مكتبة لبنان ناشرون ، ص09.

[8] - المرجع السابق ، ص 07.

[9] - عبد الكريم براشد ، الزائد في المثلين المضعفين ، رسالة ماجستير ، قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب واللغات ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 1996 ، ص

[10] - إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ط2 ، القاهرة ، 1992 ، تقديم طه حسين.

[11] - محمود مهدي الاستانبولي ، طه حسين في ميزان العلماء ، المكتب الإعلامي ، ط1 ، 1983 ، ص455

[12] - القاعدة معروضة في كتب النحو ، مضمونها أن الضمير يعود يمكن أن يعود على متأخر في سبعة مواطن ينظر مثلا: ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، شريعت ، ط1 ، إيران ، ص377.

[13] - محمود مهدي الاستانبولي ، طه حسين في ميزان العلماء ، ص 457.

[14] - مصطفى صادق الرافعي ، على السفود (نظرات في ديوان العقاد) ، ص60.

[15] - المرجع السابق ، ص74.

[16] - المرجع نفسه ، ص75.

[17] - عبد الرحمان بدوي ، سيرة حياتي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، بيروت ، 2000 ، ج2 ، ص359.

[18] - يذكر بدوي نفسه أنه تلقى العلم على المستشرقين من أمثال ماسينيون ، وتوحي مجمل كتبه بأنه يعتمد على دراساتهم حتى كانت بعض كتبه لا تزيد عن كونها ترجمات لدراسات استشراقية ، ولذلك يغلب الظن أنه في هذا الرأي رجع الى آراء المستشرقين ، وهو رأي غير مجمع عليه كما هو معلوم.

[19] - ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج1 ، ص11.

[20] أنظر مثلا : عبد الملك مرتاض ، في نظرية الرواية- بحث في تقنيات السرد ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1988.

[21] - نريد مطلع معلقته: هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

عنتر بن شداد العبسي ، الديوان ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، 1946 ، ص 186.

[22] - صدر البيت هو : كم غادر الشعراء من متردم ، ومثله ما ذكره البارودي في ديوانه

وسرت على آثارهم ولربما سبقت إلى أشياء والله أعلم

محمود سامي البارودي ، تحقيق علي الجارم و محمد شفيق معروف ، دار العودة بيروت ، 1998 ، ص 566.

[23] - العقاد ، بين الكتب والناس ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 1966 ، ص437.

[24] - الأمثلة كثيرة على هذه القضية حتى أضحى أكبر هم بعض البحوث أن تبين بوادر كل دراسة حديثة في الدرس القديم ، فاضطرت الى المقارنة بين الدرس القديم وبين أحدث الدراسات في الأدب وفي اللغة ، وإذا شئنا مثلنا لهذه المسألة بالتناص الذي تناوله الكاتب عبد مرتاض في بحوثه وانتهى إلى أنه لا يخرج عما قاله القدماء بشأن السرقات الأدبية ، ومن النقاد الدين لا يلفون لفه نذكر جابر عصفور.

[25] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، دار البصائر ، الجزائر ، 2012 ، ص 06.

[26] - تنظر مقدمات بعض كتبه ، مثل نظرية البلاغة ، والكتابة من موقع العدم ، وهو يصرح بهذا في مقدمة لكتابه" قضايا الشعريات".

[27] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، ص07 وما بعدها.

[28] - أشار إلى هذا المعنى كثير من الدارسين ، ولعل أشهر الأعمال قصيدة للخليل ابن أحمد الفراهيدي ، وكتابي عيسى بن عمر الثقفي (الجامع والاكمال)، ضف إلى ذلك المناظرات النحوية التي تعد رافدا من روافد النحو ، ننظر مثلا: عبد العالي سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، مؤسسة الرسالة ، ط3، بيروت ، 1993. وننظر : أبو حيان الأندلسي ، تذكرة النحاة ، تحقيق عفيف عبد الرحمان ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، بيروت ، 1986.

[29] - نجد شروح كثيرة مغربية ومشرقية لكتاب سيبويه ، وكتب كثير ة أشارت إلى كتاب سيبويه نذكر مثلا: محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، ط2.

[30] - ننظر كتب الطبقات ، مثلا : أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ، القاهرة.

[31] - ننظر مثلا: إبراهيم السامرائي ، المدارس النحوية – أسطورة وواقع ، دار الفكر ، ط1 عمان ، 1987.

[32] - علي أبو المكارم تعليمية النحو العربي – عرض وتحليل ، دار الثقافة العربية ، 1993 ، ص35 وما بعدها.

[33] ابن جني ، اللمع في العربية ، تحقيق سميح أبو مغلي ، دار مجدولاي ، عمان ، 1988.

[34] - تبلور هذا الجانب التعليمي في المنظومات النحوية ، وفي بعض الكتب التعليمية من مثل شذور الذهب لابن هشام وغيرها ، أما في العصر الحديث فقد انتشرت انتشارا يعجز الحصر.

[35] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، ص07

[36] - المرجع نفسه ، ص07.

[37] - السيد رزق الطويل ، الخلاف بين النحويين ، الفيصلية ، ط1 ، مكة المكرمة ، 1958.

[38] - التواتي بن التواتي ، المدارس النحوية ، دار هومة ، ط1 ، الجزائر ، 2008 ، ص30 وما بعدها.

[39] - محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ،دار العلوم العربية ، ط1 ، بيروت ، 1987 ، ص133 وما بعدها

[40] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، ص09.

[41] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، المقدمة

[42] - ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة.

[43] - شوقي ضيف ، تيسيرات لغوية ، دار المعارف القاهرة. وينظر: شوقي ضيف ، تيسير النحوالتعليمي قديما وحديثا مع نهج جديد ، دار المعارف ، ط2 ، ص11 وما بعدها.

[44] - أشارت مصادر ومراجع عدة إلى أن إطلاقهم الفضلة ليس معناها إمكان الاستغناء ، أو الزياة بل قد يتوقف التركيب على الفضلة فتكون هي محور الارتكاز للدلالة على المعنى المراد ، أشار إلى علي أبو المكارم ، ومحمد حماسة عبد اللطيف ، وغيرهم.

[45] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، ص08.

[46] - الإشبيلي ابن أبي لربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي السبتي ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ،تحقيق عباد بن عبيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت ، 1986 ، ج1 ، ص261.

[47] - أبو حيان الأندلسي ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ج6 ، ص179.

[48] - ينظر فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر ، ط1 ، عمان ، 2002 ، ج2 ، ص46.

[49] - البيت ورد في التذييل والتكميل ، ج6 ، ص178 ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ، ج1 ، ص160.

[50] - ابن مالك ، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد عطا عبد القادر و طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، 2001 ، ج2 ، ص41.

[51] - ابن عصفور ، المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط1 ، 1972 ، ج1 ، ص53.

[52] - ابن عصفور ، شرح الجمل ، تحقيق صاحب أبو جناح ، ج1 ، ص 160.

[53] - فتحي بيومي حمودة ، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ، المسألة 88 ، ص223.

[54] - علي أبو المكارم ، الجملة الفعلية ، مؤسسة المختار ، ط1 ، القاهرة ، 2007 ، ص91

[55] - علي أبو المكارم ، المرجع السابق ، ص 91 وما بعدها

[56] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، ص 111.

[57] - المرجع السابق ، ص111.

[58] - المرجع نفسه ، ص112.

[59] - المرجع نفسه ، ص114.

[60] - المرجع نفسه ، ص114.

[61] - يستدل النحاة على كون الفاعل جزءا من الفعل بمظاهر عدة ، نجدها في الكتب التعليمية للنحو العربي.

[62] - أغلب آراء الدارسين المحدثين الدين عارضوا منع تقدم الفاعل على فعله ، لم تخرج أدلتهم على هذا الإطار المتمثل في تناول المسألة من وجهة تقنية تعتبر بالقاعدة النحوية وحدها دون ان تعول على المعنى وقد تطرق الى هذه القضية كل من عبد الستار الجواري ، ومهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، وعلي أبو المكارم

[63] - فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، ج2 ، ص 46 وما بعدها

[64] - المرجع السابق ، ج2 ، ص 46 وم بعدها.

[65] - الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي معوض ، مكتبة العبيكان ، ط1 ، 1998 ، ج1 ، ص157.

[66] - ينظر فاضل صالح السامرائي ، ج2 ، ص48.

[67] - المرجع نفسه ، ج2 ، ص48

[68] - الزمخشري ، الكشاف ، ج4 ، ص337.

[69] - الأزهري خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، 2000 ، ج1 ، ص397.

[70] - ابن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر ، ط1 ، 1990 ، ج1 ، 10

[71] - أحمد عبد الستار الجواري ، نحو القرآن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1994 ، ص31 وما بعدها.

[72] - عبد الملك مرتاض ، نظرية اللغة العربية ، ص 101.

[73] - المرجع السابق ، ص 102.

[74] - عبد الفتاح أحمد الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مكتبة الرشد ، ط1 ، الرياض ، 1984 ، ج1 ، ص529.

[75] - نظرية اللغة العربية ، ص 103.

[76] - المرجع السابق ، ص 103.

[77] - إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، بيروت ،ص65.

[78] - المرجع السابق ، ص65.

[79] - المرجع نفسه ، ص65.

[80] - فاضل صالح السمرائي ، معاني النحو ، ج2 ، ص54.

[81] - المرجع السابق ، ص54.

[82] - الزمخشري ، ج2 ، ص247.

[83] - فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج2 ، 54.